



## دولة فلسطين ديوان الرقابة المالية والإدارية



تقرير ديوان  
الرقابة المالية  
والإدارية حول  
فعالية  
إجراءات  
الأطراف ذات  
العلاقة في  
تنظيم السوق  
الداخلي من  
حيث ضبط  
أسعار السلع  
ومطابقتها  
للمواصفات  
للعام 2023م

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الرشيد

## قصور في الإجراءات المتخذة من جهات الاختصاص في ضبط أسعار السلع ومطابقتها للمواصفات في السوق المحلي

انسجاماً مع خطة الديوان الاستراتيجية وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ومسؤولية ديوان الرقابة المالية والإدارية في تعزيز ثقة المواطن بالخدمات الحكومية المقدمة، أصدر الديوان تقرير رقابة أداء بعنوان "فعالية إجراءات الجهات ذات العلاقة (وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الزراعة) في ضبط وتنظيم أسعار ومواصفات السلع الأساسية في السوق الفلسطيني للعام 2023م".

وتضمنت عملية التدقيق فحص التخطيط وتقييم الخطط، وإجراءات ضبط أسعار السلع الأساسية للحد من تقلبات الأسعار، والجولات التفتيشية لضمان ضبط الأسواق، وإجراءات ضمان سلامة السلع الأساسية من حيث مطابقتها للتعليمات الفنية والمواصفات الفلسطينية، والشكاوى المقدمة، ورفع وعي الجمهور.

وتأتي أهمية الموضوع لما شهدته أسعار الأغذية من ارتفاع ملحوظ بشكل عالمي وخاصة من بداية عام 2021، وبالتالي انعكست هذه الزيادة على السوق المحلي الفلسطيني، حيث يعتبر ضمان سلامة السلع وتوفير البضائع والخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مقبولة للمواطنين، من المهام الأساسية التي تقوم بها الحكومة.

وقد توصل الديوان من خلال التدقيق إلى "وجود العديد من جوانب القصور في الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة واللجان التابعة لها في ضبط وتنظيم السوق المحلي"، على النحو التالي:

### إصدار الأسعار الاسترشادية للسلع

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بإصدار قوائم الأسعار الاسترشادية في مواسم معينة مثل شهر رمضان وليس بشكل مستمر خلال العام، بالإضافة لذلك لم تقوم وزارة الزراعة بإصدار أسعار استرشادية للمنتجات الزراعية.

### إجراءات التنسيق والتعاون بين الأطراف

غياب المتابعة للأعمال والمهام الموجودة في مذكرة التفاهم بشأن ضبط السوق وحماية المستهلك (وزارة الاقتصاد، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، الضابطة الجمركية)، مما ينعكس على التعاون والتنسيق بين الجهات بشكل سلبي سواء على مستوى الأنشطة أو تبادل المعلومات، كما يحد من قدرة الجهات المشتركة على العمل واتخاذ القرارات المبنية على أسس سليمة.

كما لا يوجد متابعة لتنفيذ قرارات لجنة تنظيم السوق وعدم تنفيذ بعض قراراتها، مما قد يؤثر على تنظيم السوق من حيث مواصفات السلع والرقابة على الأسعار ودراسة الاحتياجات الفعلية من السلع الأساسية.

## إجراءات وزارة الزراعة في تحديد احتياج السوق

بين التقرير أن وزارة الزراعة تعتمد على بيانات تقديرية لتحديد احتياج السوق من المنتجات الزراعية، دون الأخذ بعين الاعتبار الكميات التي تخرج من المزارع ويتم توريدها إلى الجانب الآخر، ونسبة التالف والكميات التي يتم توريدها إلى المصانع.

## سياسة منع الاستيراد

اظهر التقرير أن سياسة التحفظ في منع الاستيراد التي تنتهجها اللجنة العليا لتحديد احتياجات السوق تعمل على حماية المنتج المحلي واعطائه مجالاً أوسع في انتشاره في السوق المحلي، إلا أن هذه السياسة قد تخلق فجوة بين المتوفر الفعلي من تلك المنتجات وحاجة السوق من هذه المنتجات، والذي سينعكس بشكل كبير على ارتفاع سعرها في السوق بما لا يتناسب مع قدرة المواطنين الشرائية.

## الرقابة على الأسواق

غياب إجراءات محددة مسبقاً (قوائم تفقد) في محاضر الجولات التفتيشية التي تقوم بها وزارة الاقتصاد، بحيث تحدد طبيعة النشاط الذي قام فيه فريق التفتيش أو النشاط الذي يجب القيام به، وذلك لضمان نجاح العملية الرقابية.

كما تبين وجود ضعف بإجراءات وزارة الزراعة في الرقابة على أماكن بيع المنتجات النباتية والحيوانية، حيث إن عملية الرقابة تقتصر فقط على التحقق من وجود الأوراق الثبوتية فقط دون التطرق إلى سلامة هذه المنتجات. وكشف التقرير إلى غياب إجراءات للرقابة على السلع الغذائية التي يتم استيرادها عبر قوائم الكوتا، وعدم اعتماد ترميز خاص بهذه المنتجات، وعدم وجود بطاقة بيان خاصة لتمييزها.

وبين تقرير الديوان أنه وعلى الرغم من وجود تعليمات فنية إلزامية ومواصفات لسلامة المنتجات والسلع، إلا أنه لم يتبين لنا وجود إجراءات من قبل وزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة للرقابة على تنفيذ هذه التعليمات والمواصفات.

## متابعة الشكاوى

وجود ضعف في بعض الجوانب المتعلقة بالشكاوى وخاصة تسجيلها ومتابعتها لدى الإدارة العامة لحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني، حيث لا يوجد إحصائية أو قاعدة بيانات للشكاوى التي تم متابعتها أو الشكاوى العالقة أو الشكاوى التي تم الرد عليها في الفترة المحددة، مما يؤثر على اكتمال عملية توثيق الشكاوى بشكل سليم وعدم متابعتها بالوقت المناسب.

## إجراءات توعية المستهلك

ضعف إجراءات التوعية لحماية المستهلك، حيث لا يوجد برنامج متكامل لتوعية المستهلك، بما يخدم تطلعات الوزارة والتوجهات العالمية بخصوص تثقيف المستهلك، حيث يتم تنظيم هذه النشاطات بشكل عشوائي غير منظم.

## توصيات لتحسين واقع تنظيم السوق المحلي

قام ديوان الرقابة بتحديد العديد من فرص التحسين من خلال النتائج الواردة في التقرير، وبناءً عليه أوصى الديوان بضرورة قيام وزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة بإصدار قوائم بالأسعار الاسترشادية بشكل مستمر، بحيث تكون شاملة لكافة السلع الأساسية ووفق سياسة محددة وموثقة.

كما أكد الديوان على ضرورة قيام وزارة الزراعة بالرقابة والتفتيش على أماكن بيع المنتجات الزراعية والتأكد من سلامة هذه المنتجات. وكذلك ضرورة قيام وزارة الزراعة بعمل دراسات حول احتياجات السوق المحلي من المنتجات الزراعية (نباتية وحيوانية) بالاعتماد على بيانات فعلية وواضحة وذلك للمساعدة في اتخاذ قرارات مناسبة تضمن توفر المنتجات الزراعية بشكل مستمر.

وأوصى الديوان وزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة باتخاذ إجراءات للرقابة على التزام التجار بالتعليمات الفنية الإلزامية وبشكل يعكس أهم وأبرز تلك البنود الواردة من التعليمات. بالإضافة الى ضرورة اتخاذ إجراءات للرقابة على السلع الغذائية التي يتم استيرادها عبر قوائم الكوتا.

كما التأكيد على ضرورة قيام وزارة الاقتصاد الوطني بالعمل على وضع برنامج للتوعية والتثقيف وذلك لحماية المستهلك، من خلال وضع خطط مسبقة لتحديد مواضيع ورشات العمل والفئات المستهدفة.

وقد ثمن ديوان الرقابة المالية والإدارية قرار وزير الاقتصاد الوطني بتاريخ 28/7/2024 بتفعيل المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك، حيث تبين خلال فترة التدقيق عدم تفعيل المجلس وعدم تنفيذ المهام الموكلة له، كما أبدت الجهات ذات العلاقة (وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة)، استعدادها لتبني التوصيات الواردة في التقرير.

## توصية لتوحيد الجهود الحكومية في الرقابة على السلع

وقد أشاد التقرير بالجهود التي تبذلها الأطراف الحكومية في الرقابة على السلع الأساسية، ولضمان وجود تحسن ملموس في الرقابة على السلع، فقد أوصى الديوان مجلس الوزراء انطلاقاً من مسؤوليته الدستورية، وبما يتوافق والممارسات في بعض الدول، النظر باهتمام إلى تجميع الجهود المتعلقة بضمان سلامة وجودة الغذاء وفعالية ومأمونية الدواء التي تقوم بها مؤسسات دولة فلسطين وعلى رأسها الحكومة الفلسطينية، من خلال جمع كافة الأطراف ذات العلاقة في مؤسسة واحدة تتبع الحكومة تحت مسمى مؤسسة الغذاء والدواء الفلسطينية، مع مراعاة تجنب أي تكاليف مادية جديدة لإنشاء هذه المؤسسة.